

واقع النشر الإلكتروني في التشريع الجزائري

The Legal System of Electronic Publishing in Algeria

بوتوشنت رجا * ، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، معهد الحقوق، جامعة تيبازة

boutouchent.radja@univ-tipaza.dz

خزناجي فيصل، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، معهد الحقوق، جامعة تيبازة

kheznadji.faycal@univ-tipaza.dz

تاريخ إرسال المقال: 2025/10/06 تاريخ قبول المقال: 2026/05/20 تاريخ نشر المقال: 2026/05/31

الملخص:

أدى ظهور شبكة الانترنت إلى نقلة نوعية في حياة البشرية، لما لهذه الشبكة من دور فعال في إتاحة التبادل الواسع لمختلف أنماط المعلومات، بغض النظر عن البعد المكاني والاختلاف الزمني، وكذا خلقها لبيئة الاستثمار والأعمال الإلكترونية، والنشر الإلكتروني هو نشر رقمي للكتب والمقالات الإلكترونية، يهدف لتطوير الكتالوجات والمكتبات الرقمية، كما يتميز بأهمية كبيرة في مختلف جوانب الحياة، فأصبح تطور الدول يقاس بزيادة معدل النشر الإلكتروني للأبحاث العلمية الذي زاد من الثورة المعلوماتية التي انعكست على مختلف المجالات، ونظرا لتسهيلاته العلمية الواسعة التي ساعدت على تجاوز الصعوبات النشر التقليدي، تميز النشر الإلكتروني بالسرعة والدقة في الأداء، غير أن هناك عراقيل تواجه النشر الإلكتروني من طرف أشخاص باعدهم على المؤلف، مما يترتب عن ذلك مسؤولية لمخالفتهم النظم القانونية لتسيير النشر الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية: النشر الإلكتروني، البيئة الرقمية، التنظيم القانوني.

Abstract:

The emergence of the Internet has led to a significant shift in human life, given its vital role in facilitating the wide exchange of various forms of information, regardless of spatial distance and temporal differences. It has also created an environment for electronic investment and business, as well as digital publishing of books and articles and the development of digital catalogs and libraries. Electronic publishing has gained great importance across various aspects of life, to the extent that the progress of nations is now measured by the increase in the rate of electronic publication of scientific research, contributing to the information revolution that has impacted numerous fields. Due to its broad scientific advantages, electronic publishing has helped overcome the difficulties of traditional publishing, being characterized by speed and accuracy in performance. However, there are challenges facing electronic publishing, notably.

Key words: electronic publishing, digital environment, legal regulation.

مقدمة:

نظرا لتطور المواقع الإلكترونية في العصر الحديث بسبب ثورة المعلومات المتسارعة التي شهدها العالم، مما أدى إلى ظهور وسائل اتصال جديدة لمواكبة العصر، ويعد النشر الإلكتروني آلية قانونية حديثة تسمح بانتشار الإنتاج الذهني والفكري للمؤلف من كتب ومقالات ومجلات في البيئة الرقمية، وتسهيل الوصول إلى الجمهور بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

والنشر الإلكتروني يستوجب نظام قانوني قائم عليه لحماية، في ظل العولمة وسهولة الحصول على البيانات وتداولها، ولذلك كان لزاماً على المشرع وضع منظومة قانونية للنشر الإلكتروني خاصة مع تزايد التأثيرين في الفضاء الرقمي، والذي يمنح الاستقلالية تمكن كل من يحمل الهوية الرقمية بممارسة حرياته في الإنتاج الفكري، ورغم وضع النصوص القانونية المنظمة لهذا النشاط الواسع الانتشار إلا أن هناك عدة مخاطر تهدد مؤلف، وهذا ما دفع المشرع إلى انتهاج إجراءات وتدابير كفيلة بمواجهة هذه المخاطر، وذلك بوضع أسماء المستخدمين لمواقع النشر الإلكتروني، إضافة إلى الهوية الحقيقية لكل ناشر وحماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة .

حيث سعت مختلف التشريعات للحد من ظاهرة النشر الإلكتروني المسيء للآخرين، والاعتداءات على حق الملكية الفكرية التي نتجت عنها جرائم شبكة الانترنت بسبب الإساءة الرقمية، مما دفع المتضررين من النشر الإلكتروني إلى اتخاذ إجراءات قانونية لازمة لوضع حد لهذه المشاكل بطلب تعويض عما لحقهم من ضرر مادي ومعنوي.

وبناء على ما سلف ذكره نتوصل إلى طرح الإشكالية التالية: ما مدى فعالية الآليات القانونية التي وضعها المشرع الجزائري لضبط النشر الإلكتروني؟

للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا اعتماد المنهج التحليلي، الذي يركز على تحليل دقيق وشامل للمقتضيات القانونية ذات الصلة بالموضوع بهدف فهم الإطار القانوني وتحديد الثغرات المحتملة، كما تم اعتماد المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف واضح للمفاهيم المرتبطة بالنشر الإلكتروني.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، ارتأينا تقسيم الموضوع لعنصرين:

1- مقارنة مفاهيمية للنشر الإلكتروني،

2- النشر الإلكتروني في الجزائر من منظور تشريعي.

1- مقارنة مفاهيمية للنشر الإلكتروني:

يعتبر النشر الإلكتروني من المفاهيم الشائعة الاستخدام في عصر المعلومات والمعرفة، والذي يعبر عن مختلف الأبحاث والدراسات التي تتناول مجالا معرفيا معينا، لذلك فإن تحديد هذا المفهوم يعتبر ضرورة قبل الخوض في المسائل التشريعية، وسنعرض أولا تعريف النشر الإلكتروني، ثم صور النشر الإلكتروني.

1.1- تعريف النشر الإلكتروني:

مر النشر الإلكتروني بعدة مراحل، لكنه لم يعرف أي توسع إلا بعد ظهور الشبكة العالمية للانترنت و التي تسمى « Arpent » ، وتعرف بأنها شبكة وكالة مشاريع للأبحاث المتطورة التابعة آنذاك لوزارة الدفاع الأمريكي، وفي منتصف السبعينات بدأ التوسع في مفهوم هذه الشبكة، وتسمى بشبكة الانترنت حاليا وانتشر معها مصطلح النشر الإلكتروني.¹

والنشر الإلكتروني هو عرض صفحات المعلومات والأفكار الورقية، سواء كانت نصوص أو عناصر جرافيكية على شاشة الحاسب الآلي، وتستخدم تقنيات جديدة في طباعة تلك المعلومات ونشرها.² وقام Butler بوضع تعريف النشر الإلكتروني على أنه: " إحلال المادة التي تنتج إلكترونيا وتعرض على الشاشة بدلا من المادة التي تنتج في شكل ورقي".³

وحسب تعريف Kitss: " النشر الإلكتروني هو إصدار عمل مكتوب بالوسائل الإلكترونية خاصة الحاسب مباشرة، أو من خلال شبكة اتصالات".⁴

وجاء في تعريف آخر أنه: " مجموعة من العمليات تتم بمساعدة الحاسب عن طريق إيجاد تجميع و تشكيل و تخزين و تحديث المعلومات، من أجل بثه لجمهور معين من المستخدمين".⁵

اختلفت الآراء لتحديد المفهوم الصحيح للنشر الإلكتروني فكل منهم يعرفه على أنه: "نشر معلومات تقليدية ورقية من خلال تقنيات جديدة تشمل الحاسبات الآلية وبرامج النشر الإلكتروني في طباعة المعلومات و توزيعها و نشرها".⁶

وهناك تعريف آخر أنه نشر وسائل أوعية المعلومات غير الورقية مثل المواد الفيلمية كالمصغرات وغيرها من الأمور.⁷

ورد تعريف حسب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية تبنت مفهوم النشر الإلكتروني، ومنه اتفاقية "برن" لحماية المصنفات الأدبية والفنية سنة 1886 التي نصت حسب مادتها 9 على تمتع مؤلفو المصنفات الأدبية والفنية بحصرية استنثار التصريح بعمل نسخ عنها بأي وسيلة كانت.

ونصت كذلك الفقرة 4 من نفس المادة على: " كل تسجيل صوتي أو بصري يعتبر نقلا في مفهوم هذه المادة".⁸

وهناك من يشملها إلى إنتاج وإدارة وتوزيع المعلومات، أو هو استخدام الأجهزة الإلكترونية في مجالات شتى، وهو يماثل النشر بالأساليب التقليدية الورقية، إلا أنّ المادة العلمية تسجل على وسائط ممغنطة من خلال شبكة كمبيوتر كشبكة الانترنت الدولية⁹، وهناك مصادر غير ورقية مخزنة إلكترونيا حال إنتاجها من مصادرها ونشرها في ملفات قواعد بيانات متاحة عن طريق الاتصال المباشر أو عن طريق نظام الأقراص الليزرية المتراسة¹⁰، وتنتشر عبر مواقع مجانية يمكن لكل شخص الولوج إليها وتحميل موادها إلى جهاز الحاسب الآلي في منزله بدون مقابل، ومنها الصحف والمجلات والدوريات العلمية، ومواقع أخرى مشفرة لا يستطيع الفرد الولوج إليها إلا بواسطة البطاقات الائتمانية والتي بموجبها يتم سحب المبلغ المطلوب مقابل

تزويد الشخص بالمصنف أو المعلومات المطلوبة، وحتى يكون النشر الإلكتروني صحيح ويمكن الاعتماد عليه يشترط أن يكون مرخص قانونا.

ومن تعريفات سابقة نستخلص مزايا النشر الإلكتروني تتمثل في توفير التكاليف من خلال توفير الأعباء المالية لعملية النشر الورقي، حيث يتم الشحن بطريقة رقمية، وتوفير الوقت الذي يعتبر عاملا مهما يمكن أن يتم في وقت قصير جدا عبر الانترنت، مع إمكانية النشر الذاتي لأعمالهم مباشرة من مواقعهم على شبكة الانترنت دون الحاجة إلى ناشرين، وإتاحة توفير الجهد عند البحث عن المراجع أو المعلومات فالحاسوب يبحث عن كلمات مفتاحية بطريقة آلية إضافة إلى قدرة تخزينية عالية.¹¹

2.1- أشكال النشر الإلكتروني:

بدأ النشر الإلكتروني بإصدار منشورات ورقية باستخدام الكمبيوتر، وبعدها ظهرت مطبوعات تصدر فقط في شكل إلكتروني يمكن الوصول إليها على الخط مباشرة، وتتمثل أنواع النشر الإلكتروني في برامج الكمبيوتر والكتب الإلكترونية وكذلك قواعد البيانات والصحف والمجلات وذلك على النحو التالي: نشر إلكتروني أولي دون نشره ورقياً، ونشر إلكتروني مسبق يسبق النشر الورقي للنشر، ونشر إلكتروني موازي أي يكون ورقي وإلكتروني في نفس الوقت، وإعادة نشر إلكتروني بشكل فوري عند طلبه بالبريد الإلكتروني.¹² ونشر الإنتاج الفكري يتم عن طريق النشر الإلكتروني باللجوء لاستخدام الطرق التالية:

- النشر عن طريق الأقراص المليزة CD ROM: انتهجت المؤسسات المعروفة إلى استنساخ قواعد بياناتها على الأقراص التي تباع في أماكن التوزيع بصورة دورية، وتشمل آخر التعديلات والإضافات التي شملت محتواها من خلال اشتراكات سنوية .
- النشر عن طريق شبكة الانترنت: وهي من أهم النماذج الفاعلة في النشر الإلكتروني، من حيث الامتداد الجغرافي لشبكة المعلومات وسرعة الوصول إليها.
- النشر عبر قواعد البيانات: ويكون ذلك للقريين فقط من مراكز تواجد قواعد البيانات في حالة تعذر على البعيدين جغرافيا الاتصال بها، ويعتبر الأقل استعمالا مقارنة مع النشر عن طريق الأقراص المليزة والنشر عبر شبكة الانترنت.¹³

2- النشر الإلكتروني في الجزائر من منظور تشريعي:

على غرار الدول العربية الجزائر تعاني قصورا تشريعيا بالنسبة للبيئة الرقمية ومنها النشر الإلكتروني، وسوف نتطرق إلى الاتجاه التشريعي الجزائري لاستعمال النشر الإلكتروني، ثم نطاق استعماله.

1.2- واقع التقنين القانوني للنشر الإلكتروني في الجزائر:

هناك قصور في الإطار القانوني للنشر الإلكتروني، فبعد قانوني 1982 و1990 صدر القانون العضوي 05-12 الصادر سنة 2012 ثالث قانون لتنظيم مهنة الإعلام في الجزائر، والذي صدر بعد ضغوطات داخلية تمثلت في دعوة المهنيين المتكرر لتعديل قانون الإعلام، وفقا للتعليمية رقم 17 التي

أصدرها الرئيس اليمين زروال في سنة 1997¹⁴، حيث عالج في المادة 66 منه قضية الصحافة الإلكترونية المتعلقة بالنشاط السمعي بصري، والتي نصت على حرية ممارستها عبر الانترنت وتخضع لإجراء التسجيل ومراقبة صحة المعلومات، بإيداع تصريح مسبق من طرف المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الانترنت، ليلها الباب الخامس الذي تضمن 6 مواد حول وسائل الإعلام الإلكترونية وهذه المواد من 67 إلى 72 من القانون العضوي، تناولوا في هذه المواد الصحافة الإلكترونية، التلفزيون الإلكتروني والإذاعة الإلكترونية، دون أن يتناول أنواع الإعلام الأخرى في البيئة الرقمية، وقام المشرع الجزائري بتحديد الجوانب التقنية للانترنت¹⁵ التي لم تستغل حقيقيا إلا بعد سنة 1999، وظهرت الصحافة الإلكترونية التي ارتبطت بالانترنت سنة 1997 عن طريق النشر الإلكتروني، عبر جريدة الوطن بعد إلغاء الاحتكار على مركز البحث العلمي والتقني أمام المزودين الخواص للانترنت منذ سنة 2000، وقامت الدولة بتحديد مجموعة من الإجراءات اللازمة للاستفادة من موقع على شبكة الانترنت، سبق وأشار المشرع إلى النشاط الممارس عبر شبكة الانترنت من خلال المرسوم التنفيذي رقم 98-256 المؤرخ في 25 أوت 1998 الخاص بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها، تبعه بعد سنتين مرسوم تنفيذي يעדله في 14 أكتوبر 2000، وأول قانون يعترف بالوثيقة الإلكترونية ويعادلها بالوثيقة الورقية هو القانون الصادر في 2005 المنظم للكتابة في الشكل الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني ضمن قواعد الإثبات في القانون المدني من خلال المادتين 323 مكرر و 327 مكرر فقرة 2 منه .

وصدر مرسوم تنفيذي رقم 20-332 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 يحدد كيفية ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت ونشر الرد أو التصحيح عبر الموقع الإلكتروني، وقد حصر المرسوم النشر الإلكتروني عبر المواقع التي تكون موطنة في الجزائر باستخدام النطاق dz، ويجب القيد في السجل تجاري لكل هيئة ذات طابع تجاري، وأن يوجد مقر مركزي أو مكتب تنسيق بالجزائر كما يجب دفع مبلغ مالي كل سنة بقيمة 1000 دج.¹⁶

كما أن قانون العقوبات الجزائري 16-02 المؤرخ في 19 يونيو 2016 المتمم للأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966 تضمن إشارة إلى أفعال يمكن ارتكابها عبر التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وشبكة الانترنت، مثل ما تضمنته المادة 87 مكرر 11 ومكرر 12 فيما يخص استخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في أعمال إرهابية، وما نص عليه القسم السابع مكرر من عقوبات تتعلق بجريمة المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات خاصة المادة 394 مكرر 8 الخاصة بمقدمي خدمات الانترنت، وتجدر الإشارة أن المشرع الجزائري أصدر قانونا يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها سنة 2009، وتناول قواعد تقنية لم يتم التطرق فيها إلى مسائل النشر الإلكتروني، حيث أن المادة الثانية تضمنت تعريفا للمصطلحات المستخدمة في القانون لم تذكر النشر الإلكتروني ولا المفاهيم المشابهة له، وستحدث المشرع الجزائري في قانون الإجراءات الجزائية بموجب

الأمر رقم 21-11¹⁷ المؤرخ في 25 أوت 2021 القطب الجزائري الوطني لمكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ويقصد بمفهوم هذا القانون بالجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، أي جريمة ترتكب أو يسهل ارتكابها استعمال منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الإلكترونية أو أي وسيلة أخرى أو آلية ذات صلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال نص المادة 211 مكرر 22. إضافة إلى ذلك صدر سنة 2018 قانون يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية يهدف إلى تحديد شروط تطوير هذا القطاع وترقيته والشروط العامة لاستغلال نشاطات البريد والاتصالات الإلكترونية والإطار المؤسسي لها، وكذا صدور قانون رقم 18-07¹⁸ يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، لما له من دور فعال في حماية المعطيات الشخصية، وأسند القانون رقم 18-07 مهمة الرقابة في مجال المعالجة الشخصية إلى السلطة الوطنية باعتبارها سلطة إدارية مستقلة، وطبقا للمادة 23 من القانون 18-07 تتكون هذه السلطة من 16 عضواً، وتكلف السلطة الوطنية بالسهر على مطابقة معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي لأحكام القانون، وضمان عدم انطواء استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال على أي أضرار تجاه حقوق الأشخاص والحريات العامة والحياة الخاصة، فهي ضمانة أساسية لحماية البيانات الشخصية والحد من تجاوزات استعمال المعطيات الشخصية، ويترتب على الاعتداء على هذه المعطيات الشخصية عقوبات تتعلق بالجرح والمخالفات وتتمثل في عقوبة الحبس والغرامة، مع إمكانية توقيع عقوبات تكميلية على الجاني وذلك من خلال المواد من 54-74.¹⁹

وأعلنت السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، في بيان صحفي لها، على جملة من التعديلات التي طالت القانون المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات الشخصية، وأكدت ضرورة التقيد بها من طرف جميع المعنيين.

وبينت السلطة أن هذه التعديلات تم إدراجها ضمن القانون رقم 25-11 المؤرخ في 24 جويلية 2025، المعدل والمتمم للقانون رقم 18-07 الصادر في 10 جوان 2018، مؤكدة أن المعنيين بهذه المستجدات الإدارات والمؤسسات العمومية، الكيانات الخاصة من شركات ومنظمات وجمعيات، إضافة إلى الأشخاص الطبيعيين المزاولين لنشاط مهني أو تجاري يتضمن معالجة معطيات ذات طابع شخصي. وشمل التعديل استحداث منصب جديد تحت اسم "مندوب حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (DPO)"، ويتولى مهمة تمثيل المسؤول عن المعالجة، وفق ما نصت عليه المادة 41 مكرر، ويلزم القانون كل مسؤول عن المعالجة بتعيين هذا المندوب، ويتم الاختيار بناء على كفاءته المهنية والمعرفة المتخصصة بالقانون وبممارسات حماية المعطيات، كما يتعين إبلاغ السلطة الوطنية بمعلومات هذا المندوب، بما في ذلك اسمه الكامل، بيانات الاتصال، والهيئة التي يتبع لها.

وأشارت السلطة أن التعديلات الجديدة تفرض ضرورة مسك سجل محين حول الانتهاكات المتعلقة بالمعطيات الشخصية، وهو ما نصت عليه المادة 43 من القانون، كما توجب المادتان 41 مكرر 2 و 41 مكرر 3 على المسؤولين عن المعالجة والمعالجين من الباطن، مسك سجل نشاطات المعالجة سواء في شكل إلكتروني أو ورقي، بالإضافة إلى دفتر آلي لمعالجة المعطيات الشخصية، تكون هذه الوثائق تحت تصرف السلطة الوطنية عند الطلب.

من جانب آخر شملت التعديلات أيضًا التزامات إضافية على السلطات المختصة التي تعالج المعطيات الشخصية في إطار الوقاية من الجريمة والتحري والتحقيق والمتابعة القضائية وتنفيذ العقوبات، مؤكدة بذلك أهمية احترام الخصوصية في المجالات الحساسة.

وتم تدعيم آليات الرقابة من خلال نص المادة 27 مكرر على إنشاء أقطاب جهوية تابعة للسلطة الوطنية، تتكفل بمهام المراقبة والتدقيق على مستوى الهيئات العمومية والخاصة المعنية بمعالجة المعطيات. ونبهت السلطة الوطنية من أن عدم الالتزام بهذه الالتزامات القانونية يعد خرقا للقانون يعرض الجهات المخالفة لإجراءات رقابية وإعذارات، تُطبق وفقًا للصلاحيات المخولة للهيئة.²⁰

2.2- أهم تطبيقات النشر الإلكتروني في الجزائر:

تتلخص أهم تطبيقات النشر الإلكتروني في الجزائر فيم يأتي:

1) الصحافة الإلكترونية الجزائرية:

ظهرت الصحافة الإلكترونية في الجزائر في منتصف التسعينات، حيث ظهر تعاملها بين الصحف الوطنية والنشر الإلكتروني سنة 1997 مباشرة وبصورة مستقلة، وهناك نوعين من الصحافة هما:

- صحافة إلكترونية مكمل للطلعة الورقية: هي عبارة عن نسخ كربونية تعرض كخدمة نصية.
- صحافة إلكترونية جزائرية مستقلة: تتميز بأنها لا تحتوي على دعامة ورقية، تصدر في موقع إلكتروني ويكون توزيعها محدود حيث واجهت الصحافة الإلكترونية الجزائرية صعوبات تتجلى في عدم وجود قاعدة المستخدمين واسعة للانترنت، ضعف التكوين المعلوماتي، كذلك تنامي قرصنة المواقع الإلكترونية و غياب الإطار القانوني للصحافة الإلكترونية في الجزائر.²¹

2) تطبيق النشر الإلكتروني في مركز الإعلام العلمي و التقني CERIST:

أنشئ مركز البحث في الإعلام العلمي في الجزائر بموجب القرار الصادر 1985 تحت رقم 56/85 التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الذي هو من أهم مراكز البحث التابعة لها، والذي يهدف إلى وضع نظام وطني لمعلومات علمية وتقنية، لتطوير الشبكات القطاعية وعلاقتهم بالشبكات الإقليمية والدولية التي تهدف إلى البحث والتنمية في مجال معالجة البيانات والعلوم التوثيقية، ومن أهم تطبيقات النشر الإلكتروني لهذا المركز نجد:

-قواعد البيانات: المتاحة إلى المستفيدين الباحثين من خلال قواعد بيانات بيبليوغرافية وطنية متنوعة سواء من حيث الاختصاص أو التنظيم البيبليوغرافي، كذلك من خلال قواعد بيانات دولية التي تقدم خدمات للمكتبة الرقمية للمركز .

-المجلات الإلكترونية: تتمثل في المجلات الإلكترونية على الخط المباشر ومجلات We Bre View، إضافة إلى مجلات شبكة البحث الأكاديمية ARN.

-منشورات و مقالات و مداخلات المراكز: وتتمثل في:

➤ منشورات و مداخلات قسم نظم المعلومات و نظم الملتيميديا.

➤ مقالات و مداخلات خدمات المكتبة الرقمية.

➤ مقالات الأمن والوقاية من أخطار الفيروسات.²²

-الكتب و فصول الكتب: وتكون على شكل إلكتروني يمكن استرجاعها من خلال خدماتها بالبحث عن سنة النشر أو العنوان.

(3) تطبيق النشر الإلكتروني في المكتبة الوطنية الجزائرية:

تعتبر المكتبة الوطنية الجزائرية المرجع الأساسي والمركزي للإنتاج الفكري الوطني المطبوع في كل مجالات المعرفة، وهي من أقدم الهيآت الوثائقية في الجزائر التي تم تدشينها سنة 1994، ومع التطور الزمني والعلمي سعت من أجل استعمال طرق حديثة للمعالجة والتسيير في علم المكتبات، من بينها تقنيات الحفاظ على الكتب باستعمال عتاد متطور ومناسب للتسيير الآلي للكتاب من إعاره ونقل، عن طريق شبكة الانترنت في صورة نصوص إلكترونية إعلامية مختصرة عن المكتبة كما يعرض الموقع الإلكتروني على صيغة PDF التي تقبل التحميل المباشر، وينعدم تطبيق النشر الإلكتروني في المكتبات الوطنية الجزائرية لانعدام قواعد البيانات، وفهارس الأرصاد، والبيبليوغرافية الوطنية والنصوص الكاملة للكتب والمنشورات.²³

(4) تطبيق النشر الإلكتروني بحماية الملكية الفكرية و حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة في الجزائر:

يستدعي النشر الإلكتروني وضع تشريعات خاصة لحماية حقوق المؤلف بسبب الاستغلال الفوضوي للنشر عبر شبكة الإنترنت، حيث قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء ديوان وطني لحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة، الذي يعمل على حماية أصحاب حقوق المؤلفين للمنشورات الورقية وأصبح يعمل على حماية ومواجهة مسؤولية حماية حقوق المؤلفين للمنشورات عبر شبكة الانترنت وذلك بموجب الأمر 05/03 المؤرخ 2003 الذي نص حسب المادة 136 تستوجب على المؤلفين التصريح بمصنفاتهم لدى الديوان، لتحقيق التوازن بين حقوق المؤلفين وحقوق المستعملين الذي أجاز بعض الاستثناءات القانونية خارج عن نطاق حقوق المؤلف ما يضمن حماية الصالح العام وحق المجتمع في تسيير سبل النشر للمعرفة والثقافة من ثمار العقل البشري ومن بين هذه الاستثناءات نجد:

• يمكن نقل المصنفات بغرض الاستعمال الشخصي دون نشرها للجمهور .

- استعمال المؤلفات كمراجع مع الإشارة إلى مصدر مقابل التزام الأفراد بعدم المساس بحقوق المؤلفين طول مدة الحماية القانونية لمؤلفاتهم.²⁴

الخاتمة:

النشر الإلكتروني في الجزائر له الايجابيات أكثر من السلبيات، حيث أنه حقق تواصل سهلا وسريعا لمستخدميه، والنشر الإلكتروني من بين أهم المواضيع التي يجب الاهتمام بها خاصة مع التزايد المستمر لعملية النشر عبر الفضاء الرقمي، وعلى الرغم من أفراد عدة مواد خاصة بحماية برامج الحاسب الآلي وحماية المصنفات المحتواة في قاعدة البيانات ونظم معالجة المعلومات، إلا أنها جاءت بصورة عامة بعيدة عن الدقة والتحديد، فالمنظومة التشريعية في مجال النشر الإلكتروني بطيئة مقارنة بالمتغيرات الرقمية والتكنولوجيا، وبناء على ما تقدم توصلنا إلى النتائج التالية:

-يتميز النشر الإلكتروني مقارنة مع النشر التقليدي بخاصية توفير الجهد و الوقت بحيث أصبح الناشر ينشر المعلومات في وقت قصير .

-وضع الضوابط ومعايير محددة للنشر الإلكتروني ومجالات أعماله عبر مواقع الانترنت

التوصيات:

-النشر الإلكتروني عنصر مهم في البيئة الرقمية لهذا وجب على المشرع الجزائري الاهتمام به أكثر من خلال سن تشريعات تعمل على تنظيم النشر الإلكتروني بمشاركة الخبراء والتقنيين.
-يتوجب على المشرع وضع آليات قانونية وتشريعية تضبط النشر الإلكتروني خاصة في ظل التطور الملحوظ للبيئة الرقمية.

-يجب على المشرع وضع عقوبات صارمة فيما يخص الاعتداء على النشر الإلكتروني.
-يتوجب تضافر الجهود للتنسيق بين الدول من أجل إيجاد صيغة متكاملة لتنظيم النشر الإلكتروني تقنيا وقانونيا.

-قيام المشرع الجزائري بوضع نصوص خاصة بالمواقع الإلكترونية وحماية لأصحاب حقوق المنشورات الإلكترونية.

الهوامش:

- 1 ماجد سالم تريان، الأنترنت والصحف الإلكترونية، الدار المصرية اللبنانية، 2008، ص168.
- 2 يعقوب بن محمد أبحارثي، المسؤولية المدنية عن النشر الإلكتروني، دار وائل للنشر و التوزيع 2014، ص25.
- 3 ماجد سالم تريان، المرجع نفسه، ص170.
- 4 العموش أبو بكر، التقنية الحديثة في المعلومات و المكتبات، دار الفجر ليبيا 2000 ص152.

- 5 أحمد حمدي أحمد سعيد، الحماية القانونية للمصنفات في النشر الإلكتروني الحديث، دراسة قانونية مقارنة في ضوء قانون الحماية الملكية الفكرية، دار الكتب الإلكترونية، مصر، ص 85.
- 6 عبد الهادي، النشر الإلكتروني، التجارب العلمية مع التركيز على عمليات إعداد نصوص إلكترونية. الاتجاهات الحديثة في المعطيات و المعلومات. كتاب دوري يصدر مؤقتا مرتين في السنة العدد 12 ل 1999 ص 39.
- 7 بومعرافي بهجة قلي، بناء المعلومات في عصر النشر الإلكتروني، وانعكاساته على المكتبات في الوطن العربي، المجلة العربية للمعلومات، المجلد 18، العدد 2 تونس، ص 129.
- 8 أحمد حمدي أحمد سعيد، الحماية القانونية للمصنفات في النشر الإلكتروني الحديث ص 86.
- 9 موقع الكتروني، ندوة المكتبات الرقمية، الواقع وتطلعات المستقبل، مكتبة الملك عبد العزيز عامة، الرياض 2003، ص 49
- 10 المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، الثقافة و قضايا النشر و التوزيع في الوطن العربي. تونس 1991 ص 23.
- 11 محمود عياد، نبيل لحمر، الضوابط القانونية والأخلاقية للنشر الإلكتروني في البيئة الرقمية دراسة في التشريعات العربية، مجلة الإعلام والمجتمع، المجلد 6، العدد 01، 2022، ص 98.
- 12 اللبان شريف درويش، تكنولوجيا النشر الصحفي، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2011، ص 145.
- 13 مرزقلان إبراهيم، إستراتيجية التسويق الإلكتروني للكتاب في الجزائر، مذكرة مقدمة لنقل شهادة الماجستير في علم المكتبات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص 84-85.
- 14 مزارى نصر الدين، الوضعية القانونية للإعلام الإلكتروني في الجزائر في ظل التشريع الجديد، مجلة الباحث، العدد 09، 2017، ص 150.
- 15 المرسوم التنفيذي رقم 257/98، ج ر 25/8/2000، المحدد الشروط و كفايات وضع استغلال خدمات الانترنت، الجزائر.
- 16 قدواح منال، اتجاهات الصحفيين الجزائريين نحو استخدام الصحافة الإلكترونية-دراسة ميدانية-مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص 166.
- 17 الأمر 11-21 المؤرخ في 25 غشت 2021، ج. ر رقم 65 المؤرخة في 26 غشت 2021.
- 18 القانون 07-18 المؤرخ في 10/05/2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج. ر عدد 34 المؤرخة في 10/05/2018.
- 19 غزال نسرين، حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال المعطيات ذات الطابع الشخصي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 56، العدد 1، 2019.
- 20 بيان يوم 2025/08/03 أنظر الرابط: <https://www.shihabpresse.dz> تاريخ الولوج للموقع: 2025/10/2 مساء

- 21 بلعالية يمينه، الصحافة الالكترونية في الجزائريين تحدي الواقع و التطلع نحو المستقبل، رسالة ماجستير في الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر 3 ،الجزائر ،2006، ص163.
- 22 عين أحجر زهير، تقييم تقنيات الإعلام الآلي التوثيقي المطبقة في المكتبة الوطنية الجزائرية و مركز البحث في الإعلام العلمي و الاتصال، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم المكتبات، جامعة منتوري كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسنطينة، الجزائر ، ص 162.
- 23 صوفي عبد اللطيف، علوم المكتبات و العلوم، منشورات جامعة قسنطينة، 2001، ص60.
- 24 تومي يحي، الحماية القانونية للمعطيات ذات الطابع الشخصي على ضوء القانون رقم 18-07 دراسة تحليلية ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 2، 2019، ص1544.